



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المخالب التركية إلى أين؟

زهير جمعة المالكي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المخالب التركية إلى أين؟

زهير جمعة المالكي *

1. المقدمة

أطلق وزارة الدفاع التركية عملية «المخلب-النسر» العسكرية شمال العراق ضد تنظيم «حزب العمال الكردستاني». والاسم مستوحى من عملية عسكرية أمريكية نفذتها القوات الخاصة الأمريكية في 25 أيار 1980 لتحرير رهائن أمريكيين كانوا محتجزين في السفارة الأمريكية في طهران. وفي اليوم التالي أعلنت تركيا انطلاق عملية ثانية باسم «المخلب-النمر». والعمليتان جزء من عملية كبيرة تشمل عدة مراحل بدأت بانطلاق الطائرات الحربية التركية من عدة قواعد عسكرية في منطقة الأناضول ولاسيما مدينتي ديار بكر وملاطية لقصف وضرب معسكرات تابعة لحزب العمال الكردستاني تلاها دخول الطائرات السمتية التي هبطت في منطقة (هفتانين) العراقية إلى الشمال من منطقة زاخو داخل الحدود العراقية، وما تزال مجموعات من القوات الخاصة التركية وإنشاء قاعدة لانطلاق تلك المجموعات داخل الأراضي العراقية، والانضمام إلى القوات المدربة التركية الموجودة فعليا في شمال العراق .

لا تعدُّ تلك العمليات أولى عمليات تقوم بها القوات التركية داخل الأراضي العراقية فقد سبقتها العديد من العمليات التي انطلقت منذ عام 1984 بموافقة الحكومة العراقية، حيث تم السماح للقوات التركية بالتغلغل لمسافة خمسة كيلومترات داخل الحدود العراقية لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني. لكن المثير في العمليات الأخيرة هو نوعية القوات العسكرية المستخدمة، وكذلك التصريحات التي انطلقت من أنقرة قبل وبعد العمليات في شمال العراق وشمال سوريا وأخيرا في ليبيا ومناطق أخرى في أفريقيا. بعد أن كان الغطاء الذي استخدمته الحكومة التركية خلال الثمانينيات من القرن الماضي هو ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني المعارض، تحولت تلك الشعارات خلال التسعينيات إلى ضرورة المحافظة على المناطق التي يتم إخراج عناصر حزب العمال منها ومنعهم من العودة إليها وذلك بإنشاء قواعد عسكرية مؤقتة داخل الأراضي العراقية وبالاتفاق مع الحكومة العراقية في حينها. بعد عام 2014 تغيرت نغمة التصريحات من محاربة المعارضة التركية إلى محاربة تنظيم «داعش»، وإنشاء قواعد عسكرية ثابتة أهمها واطورها معسكر بعشيقية داخل محافظة نينوى، وعلى مرمى حجر من مدينة الموصل والقريبة من الطريق المؤدي إلى مدينة كركوك.

* أستاذ القانون العام في كلية الحقوق - المملكة الأردنية.

بعد أن تم القضاء على تنظيم داعش وتحرير الموصل تغيّرت النعمة التركية إلى حماية الأقليات العرقية وخاصة التركمانية في محافظتي الموصل وكركوك؛ لنتقل التصريحات التركية إلى العلانية بالمطالبة بضم مدينتي كركوك والموصل كونهما جزءاً من (ميثاق مللي) الذي صوت عليه البرلمان التركي عام 1920، وهو المجلس الذي أسس في 23 نيسان 1920 وكان يحتوي على مجموعة من أعضاء البرلمان الجدد عددهم 233، 55 نائباً للدور الأول، والتحق معهم 105 نواب من أعضاء البرلمان القديم في إسطنبول بعد أداء اليمين والإخلاص للميثاق الوطني، وأنتخت الهيئة لقيادة المجلس الوطني الكبير وأصبح مصطفى كمال أول رئيس للمجلس الجديد¹. والمطالبة بإعادة النظر في اتفاقية لوزان لعام 1923 ولاسيما أن تلك التصريحات جاءت على لسان أعلى قيادة تركية، وهو السيد رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية².

وعبر تطور التصريحات التركية يتأكد أن الجرح الذي عانت منه تركيا عام 1923 بتوقيع اتفاقية لوزان وتخليها عن إمبراطوريتها التوسعية ما يزال حاضراً في الذهنية التركية؛ لذلك يجب تتبع مراحل تطور الطموح التركي لمعرفة إلى أين تسعى المخالب التركية؟

2. الخلفية التاريخية

ترتبط مسألة العلاقات العراقية التركية ارتباطاً وثيقاً بالنشوء التاريخي لكلا البلدين، حيث إن المنطقة الواقعة ما بين مضيق البسفور شمالاً إلى بحر العرب جنوباً، قبل نشوء الدول الحديثة، تعدّ دولة واحدة منذ أيام التوسع الإسلامي شمالاً أيام الدولة الأموية والدولة العباسية، وأخيراً الدولة العثمانية، حتى عام 1918؛ لذلك يجب أن نعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى لنفهم العقلية التركية وأهدافها المستقبلية.

بعد أن تورطت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى تدهورت الأوضاع العسكرية للعثمانيين، وسيطر البريطانيون على العراق والشام، واحتل الفرنسيون شمالي بلاد الشام، وسيطر الحلفاء على إسطنبول والمضايق التركية، ولما رأى قادة (الاتحاد والترقي) هذه الهزائم قدّم طلعت باشا رئيس الوزراء استقالة وزارته؛ فتألّفت وزارة جديدة برئاسة أحمد عزت باشا، وفي الثلاثين من تشرين الأول 1918، وعلى ظهر السفينة البريطانية «أغامنون» التي كانت راسية في مدرّوس

1. باسيل دقاق، تركيا بين جبارين، لبنان، 1947، ص: 20.

2. تصريحات أردوغان، خلال حفل افتتاح إحدى الكليات ببلدة إناجول التابعة لمدينة بورصة التركية، بتاريخ 32 تشرين الأول 6102.

الواقعة في جزيرة «لينيوس» وقع وزير البحرية العثماني رؤوف بك الهدنة مع الأدميرال البريطاني «كالثورب» قائد الأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط، وقد نصت هذه الهدنة على فتح الدردنيل والبسفور، واحتلال دول الحلفاء لحصونها، ونزع سلاح الجيش العثماني، وتسليم البوارج الحربية العثمانية، وحق دول الحلفاء في احتلال أي نقطة استراتيجية تهددها، واستخدام السفن الحليفة للموانئ العثمانية، واستسلام الحاميات التركية في الحجاز، وعسير، واليمن، وسوريا، والعراق واستسلام الموانئ التركية في شمال أفريقيا³.

في ظل تلك التطورات برز الجنرال مصطفى كمال لقيادة الحركة الوطنية الهادفة إلى تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي متخذاً من منطقة الأناضول قاعدة لانطلاق هذه المقاومة⁴، ودعا إلى مؤتمر في أرضروم لمندوبي الولايات الشرقية، وكذلك نجح مصطفى كمال في عقد مؤتمر سيواس، وأقر هذا المؤتمر مجموعة من القرارات التي استندت إليه مبادئ الميثاق الوطني فيما بعد والذي صادق عليه البرلمان العثماني في 28 كانون 1920⁵. وعيّن في المؤتمرين مصطفى كمال رئيساً للجمعية الوطنية الراضية لخضوع السلطان العثماني للحلفاء وسكوته عن الاحتلال اليوناني لإزمير⁶.

2-1. ميثاق مللي

وفي 12 كانون الثاني 1920 أمر مصطفى كمال بعقد البرلمان العثماني، وبعد عدة جلسات من النقاش، أعلن المجلس في 28 من الشهر نفسه الاتفاق (ميثاق مللي)، باعتباره وثيقة ترسم الحدود الجديدة لتركيا بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية، وتكوّن الميثاق من مبادئ ستة:

1. مستقبل المناطق المحتلة ذات الأغلبية العربية في زمن توقيع اتفاقية مودروس سوف يحدد عن طريق استفتاء، أما المناطق التي لم تتعرض للاحتلال وقت توقيع الهدنة وتسكنها غالبية تركية مسلمة فهي تعدّ وطناً للأمة التركية.

2. وضعية قارص وأردا خان وباطوم تحدد من خلال استفتاء.

3. وضعية تراقيا الغربية تحدد عبر تصويت سكانها.

3. فاضل حسين ، مؤتمر لوزان واثاره في البلاد العربية، بغداد، 1967، ص: 14.

4. محمد علي قدوري ، مصطفى كمال اتاتورك محرر تركيا ومؤسس دولتها الحديثة، المطبعة الوطنية ،مصر، 1983، ص: 11.

5. خضير مظلوم فرحان البديري، التأريخ المعاصر لإيران وتركيا، بغداد، 2009، ص: 177.

6. سليم الصويص، أتاتورك منفذ تركيا وباني نخصتها الحديثة، مصر، 1975، ص: 65.

4. يجب ضمان أمن إسطنبول وبجر مرمرية، وسيتم الإشراف على التجارة الحرة والانتقالات في المضائق من قبل تركيا والبلدان الفاعلة.
5. حقوق الأقليات سوف تضمن حال ضمان حقوق الأقليات المسلمة في البلدان المجاورة.
6. لضمان تطور تركيا في كل المجالات، لا بدّ من ضمان استقلال الدولة وحريتها وإلغاء كل الالتزامات السياسية والقضائية والمالية على البلاد.

اعترف «ميثاق مللي» بتلك الصورة بخسارة الأتراك للولايات العربية، ولكنه استثنى إقليم كردستان بالكامل، وكذلك شمال سوريا (وعاصمته حلب)، وشمال العراق (وعاصمته الموصل)، حيث عدّ الميثاق تلك المناطق جزءاً من الدولة التركية الجديدة، باعتبار أن أغلبية سكانها من الناطقين بالتركية. وهو ما تكرر من قبل «ميثاق مللي»، عندما عدّ تراقيا الغربية، وجزر بحر إيجه، فضلاً عن جزيرة قبرص بالكامل جزءاً كذلك من تركيا، وللأسباب نفسها⁷. تعد وثيقة «ميثاق مللي» على الرغم من شهرتها من أكثر الوثائق غموضاً في العالم، وعمل الأتراك على المحافظة عليها من الترجمة إلى لغة ثانية ولا حتى التركية الحديثة فبقيت البنود الستة مكتوبة باللغة التركية القديمة وبالأحرف العربية، وحالياً لا يوجد من يقرأ تلك البنود أو يفسرها.

2-2. معاهدة سيفر

عُقدت معاهدة سيفر مع حكومة السلطان في 10 آب 1920 وقد وقع الحلفاء معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية في ضاحية سيفر بباريس، وقعها الداماد فريد باشا، وكان ضمن الوفد التركي وزير التعليم العثماني هادي باشا ورضا توفيق والسفير رشيد خالص، أمّا في الطرف الآخر فقد وقع من بريطانيا السير جورج ديكسون غراهام، ووقع عن فرنسا ألكسندر ميلران، أمّا إيطاليا فوقع عنها ولونجاري، ومن أرمينيا أفيس أهارونيان بموجب المعاهدة يعترف المتعاقدون بسورية والعراق كدولتين مستقلتين بمقتضى المادة 22 من عهدة عصبة الأمم، على أن تكون تلك البلاد خاضعةً لدولة منتدبة إلى أن تصبح قادرةً على حكم نفسها بنفسها، وستعين الدول المتحالفة الكبرى الحدود، وتختار المنتدبين، ويعهد أيضاً بإدارة فلسطين إلى دولة منتدبة طبقاً لأحكام المادة

7. الميثاق الوطني التركي المكتوب باللغة التركية القديمة والمنشور في https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A_%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

22 من عهدة عصبة الأمم، أما حدود الانتداب فستعينها الدول المتحالفة الكبرى، وتعرضها على موافقة مجلس عصبة الأمم⁸، كذلك تتخلى الدولة العثمانية عن سلطاتها الإقليمية في شمال أفريقيا، وأن تتخلى عن تراقيا الشرقية لليونان، على أن تكون أزمير والإقليم الأيوني تحت حكم اليونانيين لمدة خمس سنوات. واعترفت المعاهدة باستقلال أرمينيا، وضم إليها جزء كبير من شرق تركيا، ومنحت حرية الملاحة في كل المياه التي حول الدولة العثمانية لسفن جميع الدول، ونصت المعاهدة أيضا على تقليص حجم القوات المسلحة التركية، وأصبح الاقتصاد العثماني محكوما من قبل لجنة الحلفاء. وهكذا لم تستبق هذه المعاهدة للدولة العثمانية إلا مساحة قليلة جدا من الأرض في أوروبا، واعترفت بالاستقلال الذاتي لكردستان التي منحت حق الاستقلال بعد سنة إذا ما أبدى الأكراد رغبتهم في ذلك⁹.

3-2. معاهدة لوزان

رفض مصطفى كمال هذه المعاهدة، وعمل على الاتصال بالحلفاء لتدعيم مركزه والاعتراف به؛ فاتصل بفرنسا، واعترف بحقها في بلاد الشام الشمالية، واتفق على تعيين الحدود بين تركيا وسوريا؛ فوافقت فرنسا على ذلك واعترفت به ممثلا لتركيا، واتصل بروسيا الشيوعية، وتنازل عن المناطق المتنازع عليها فاعترفت به، وكذلك إيطاليا؛ ووُقعت هدنة بين الجانبين في أيلول 1921 أقيمت بعدها حكومة السلطان بضغط من الإنجليز، وتنازل الخليفة عن العرش، وأبعد خارج البلاد، وعين عبد المجيد بن عبد العزيز خليفة جديدا، ثم ألغيت السلطنة؛ أي فصل الدين عن الدولة، وأصبح أتاتورك هو سيد الموقف في تركيا تتغير الحكومات تبعاً لرغبته.

بعد إلغاء السلطنة بعشرين يوماً دعا الحلفاء على مؤتمر الصلح في لوزان في 20 من تشرين الثاني 1921 لإعادة النظر في معاهدة سيفر؛ فتشكل وفد تركي برئاسة عصمت أيونو، وحدثت منازعات حامية في بداية المفاوضات بين وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزون وعصمت أيونو، حيث حرصت بريطانيا على إبقاء الموصل بعيدة عن تركيا، وكانت هذه من الشروط الإنجليزية لإعطاء تركيا الاستقلال؛. وفشلت الجولة الأولى من المفاوضات، ثم دعت الوفود مرة أخرى إلى لوزان للبحث من جديد في بنود معاهدة سيفر، ووافق الأتراك على الشروط الإنجليزية الذين رفضوا بشدة وثيقة «ميثاق مللي» والتي تحولت إلى وثيقة ضمن الإرشيف التركي لقيمة قانونية لها.

8. مجلة المنار، العدد 21، ص: 410 آب 1920، مقال «معاهدة الصلح مع تركيا».

9. أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ص: 295.

في 10 تشرين الثاني 2017 قال أردوغان في ذكرى وفاة مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك: «عندما أتطرق إلى التطورات في سوريا والعراق فأنا أتحدث عن أمر مهم، ألا وهو ضرورة أن نحافظ على حدود ميثاقنا الوطني مجدداً»، مشدداً على أن تركيا: لا يمكنها الوقوف موقف المتفرج أمام تعرضها للاعتداءات والهجمات من ضمن حدود ميثاقها الوطني وهي مضطرة لفعل ما يلزم»، واستطرد قائلاً: «هذا ما نفعله من خلال عملية درع الفرات وما نفعله في إدلب وعفرين أيضاً، ونحن لا نستطيع البقاء متفرجين على ما يحدث ومجبرين على فعل ما يلزم»¹⁰. تلتقي كلمات أردوغان مع سياسة أتاتورك الذي كان يؤكد على: «يجب دائماً أن نضع في اعتبارنا أن المناطق المحيطة بإسكندرون، وأنطاكيا، وجبل سمعان، وقطمة، وكلس هي مأهولة من قبل أتراك، وأن ثلاثة أرباع مدينة حلب هم أتراك يتحدثون العربية وهذه قواعد سنستند إليها في كل مطالباتنا القادمة»¹¹.

3. الحدود العراقية التركية

بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى واحتلال القوات البريطانية لولايتي البصرة وبغداد في عام 1918، وضع ضابط المخابرات البريطانية تي. إي لورنس (لورنس العرب) خريطة للمنطقة، قام بتضمينها دولة منفصلة للکرد، وأشار فيها إلى حكومات منفصلة للمناطق ذات الأغلبية الكردية والعربية في العراق الحالي. وضع لورنس في خارطته المشار إليها علامتي استفهام على المنطقة التي تتضمن مدينة الموصل إدراكاً منه أن هذه المنطقة كانت موطناً لأعداد كبيرة من العرب (معظمهم سنة، وبعضهم شيعة)، وأكراد (سنة، وأيزيديون، وشيعة)، تركمان (سنة، وشيعة)، آشوريون، وكلدان، وأرمن، ويهود بين آخرين¹².

استند الاتفاق بين العراق تركيا في ترسيم خط الحدود إلى المادة الثالثة من معاهدة لوزان التي نصت على: «يجب أن تحدد الحدود بين تركيا والعراق على وفق إجراء ودي يتم عقده بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة اشهر، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين الحكومتين خلال المدة المذكورة،

10. صحيفة أنقرة-سبوتنيك 10/11/2017

11. مجلة الوثائق التاريخية العسكرية، العدد 27، رقم 695، الصفحة: 921، عام 1959

12. زهير جمعة المالكي، «تاريخ الحدود العراقية» مقال منشور <http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?t=2&aid=546309>

فإن النزاع ينبغي أن يحال إلى عصبة الأمم»¹³. تم الاتفاق في عام 1926 في تكوين لجنة لتعليم حدود العراق تركيا عرفت باسم «لجنة كوسيو»، وتألقت هذا اللجنة من خمسة أعضاء، أما رئيس اللجنة فاختارته عصبة الأمم¹⁴.

3-1. لجنة تعليم الحدود العراقية التركية

شُكلت اللجنة برئاسة «إي إف فيرسن» وزير السويد المفوض في بوخارست، والكونت «بول تلكي» الجغرافي المشهور ورئيس الوزراء المجري سابقاً، و«أ بولس» العقيد المتقاعد في الجيش البلجيكي، والجنرال جواد باشا وكان يشغل منصب المفتش العام للجيش التركي في القاطع الجنوبي ممثلاً عن تركيا، والدبلوماسي العراقي «صحيح نشأة» ممثلاً عن العراق، واستعانت اللجنة بأربعة خبراء بصفة مستشارين هم «دي بورتاليس» السويسري الجنسية، والسنيور «ردولو» الإيطالي الجنسية، والمسيو «كادير» الفرنسي الجنسية، و«ريد» الفرنسي الجنسية، والتحق باللجنة الأمية المستشار «كريم» الهولندي الجنسية بصفة مترجم، والخبير البريطاني «أر اف جاردين» مساعد المستشار الإداري في الموصل منذ عام 1919¹⁵.

بدأ الطرفان التركي والبريطاني بتقديم الأدلة والوثائق للجنة، وأشارت الحكومة البريطانية إلى قرار الطابو التركي المؤرخ في 5 صفر 1310هـ 16 تشرين الثاني 1918 الذي نص على تبعية شهرزور للعراق، وهذا القسم الإداري التركي المعروف بشهرزور يضم كركوك، ورائية، وأربيل، ورواندوز، وكويسنجق، وكفري وكلها في ولاية الموصل. وإن الخريطة التي قدمها المندوب التركي في أرضروم سنة 1848 إلى لجنة تحديد الحدود التركية-الإيرانية أظهرت روادوز وأربيل والسليمانية ضمن ولاية بغداد التي كانت تجاور ولاية وان¹⁶.

13. رضا محمد سليم، الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، رسالة ماجستير، 2008، ص: 325.

14. عبد المحسن المياح، مشكلة الموصل وترسيم الحدود العراقية التركية، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص: 63.

15. مذكرات عبد العزيز القصاب، ص: 219.

16. الدكتور فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية-الإنكليزية-التركية وفي الرأي العام، العراق، مطبعة أسعد، الصفحة: 77.

في عام 1923 طالبت تركيا أن تكون الحدود الفاصلة بين العراق وتركيا هي جبال مكحول وسلسلة جبال حميرين كحد فاصل بين البلدين¹⁷. واقترحت الحكومة البريطانية خطأً مؤقتاً في عام 1924 عرف بخط بروكسل، وهو ينطبق تقريباً على خط الحدود الحالية.

وفي 21 آذار 1925، غادرت اللجنة العراق، ثم قدمت تقريرها إلى عصبة الأمم في 16 تموز 1925، والذي جاء في (113) صفحة من القطع الكبير مع إحدى عشرة خارطة. وقد خلصت اللجنة إلى أنها «تميل لتأييد ضم جميع الأراضي الواقعة جنوبي خط بروكسل إلى العراق، وذلك بشرطين: الأول يجب أن تبقى المنطقة تحت الانتداب الفعال لمدة 25 سنة، والآخر أن تؤخذ بالحسبان رغبات الأكراد فيما يخص تعيين موظفين أكراد لإدارة مملكتهم، والأمور العدلية، والتعليم في المدارس، وأن تكون اللغة الكردية، اللغة الرسمية في هذه الأمور»¹⁸.

رفضت تركيا توصيات اللجنة وقدمت طلباً مستعجلاً إلى محكمة العدل الدولية الدائمة في (لاهاي) في اليوم التاسع عشر من شهر أيلول عام 1925، بأن تعلن رأيها فيما إذا كان تقرير اللجنة بعد المصادقة عليه، يجب أن يعتبر مجرد عمل للوساطة، أو توصية، أو قراراً قطعياً. وقد أصدرت المحكمة المذكورة في اليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني عام 1925، حكماً يعلن بأن القرار الذي سيتخذه مجلس العصبة في القضية سيكون قراراً قطعياً وملزماً، وأن ذلك القرار سوف يقرر بصفة محددة حدود ولاية الموصل على شرط أن يكون ذلك القرار «قرار إجماعي»¹⁹. وقد اتخذ مجلس عصبة الأمم قراره الشهير في الاجتماع الذي عقده بتاريخ 16 كانون الأول 1925 بعائدية الموصل للعراق، مشترطاً ثلاثة شروط، وهي:

1. عقد اتفاقية عراقية-تركية لتحديد الحدود بينهما على وفق خط بروكسل المشار إليه بقرار المجلس في 29 تشرين الأول 1924.

2. عرض اتفاقية جديدة بين بريطانيا والعراق لمدة 25 سنة؛ لضمان مساعدتها لإدارة العراق كدولة منتدبة، ما لم يقبل العراق عضواً في عصبة الأمم قبل ذلك.

3. دعوة الحكومة البريطانية إلى أن تعرض على المجلس التدابير التي ستتخذها من أجل أن

17. مريم عزيز فتاح، تحليل العوامل التي رسمت الحدود العراقية التركية، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007، ص: 6-7.

18. الدكتور فاضل حسين، مرجع سابق، ص: 130.

19. الدكتور فاضل حسين، المرجع السابق، ص: 164.

تؤمن للأكراد في العراق التعهدات المتعلقة بالإدارة المحلية التي أوصت بها اللجنة في اجتماعها الأخير.

في حزيران عام 1926 عقدت معاهدة ثلاثية بين العراق وبريطانيا وتركيا، وبهذا انتهت مشكلة الحدود العراقية-التركية²⁰.

2-3 . اتفاقية انقرة لتنظيم علاقات الجوار وتحديد الحدود بين العراق وتركيا

أصبحت تلك الاتفاقية حجر الأساس لتنظيم العلاقات بين العراق تركيا بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة وقد ورد في مقدمة بنودها:

من أهم النقاط التي نصت عليها «اتفاقية أنقرة» ما يأتي:

1. ترسيم الحدود بين البلدين بشكل نهائي طبقاً لما يسمى «خط بروكسل»، واعتبارها غير قابلة للانتهاك.

2. في المادة الخامسة اتفق الطرفان على الامتناع عن محاولة تغيير خط الحدود المشار اليه في الفقرة 1 من الاتفاقية.

3. أشارت المادة السادسة من هذه الاتفاقية إلى: «يتعهد الأطراف باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحماية الحدود من عمليات النهب أو قطع الطريق التي يقوم بها أفراد أو جماعات مسلحة، ويتعهد هؤلاء الأطراف بعدم مرورهم عبر الحدود من خلال اتخاذ إجراءات متبادلة».

4. أشارت المادة السابعة والثامنة من المعاهدة إلى تنظيم إجراءات التعاون المتبادل في مجال المعلومات الاستخباراتية، «فإذا ما قام الضابط المختص بضبط حالات تهديد للحدود من قبل افراد أو جماعات مسلحة، فإنه ينبغي الإبلاغ عنهم، وينبغي للضباط المعتمدون في حالة ما إذا وجدت عمليات نهب وسلب وسرقة، لا بد من إخطار بعضهم البعض، وعلى هؤلاء الضباط العمل بكل الوسائل الضرورية لعرقلة مرور هؤلاء عبر الحدود».

5. المادة التاسعة من الاتفاقية أشارت إلى أنه «في حالة ما إذا تم ارتكاب جريمة قتل من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص، أو وقعت جريمة قتل في منطقة حدودية وتم اللجوء إلى الجانب

20. سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، مطبعة شفيق، بغداد، 1970، ص: 54.

الآخر، أو تم إلقاء القبض على أناس يحملون أسلحة في المناطق الحدودية، فإنه ينبغي تسليمهم بصورة إلزامية».

6. المادة العاشرة من الاتفاقية وتحديدًا في مجال التعاون الأمني التركي والعراقي، حددت المنطقة التي تنطبق عليها الاتفاقية بعمق 75 كيلومتراً على كل جانب من الحدود.

7. في المادة 12 اتفق الطرفان على الامتناع عن الاتصال بالقوى السياسية وشيوخ العشائر والامتناع عن القيام بأي دعاية ضمن منطقة الحدود.

8. على وفق المادة 14 من الاتفاقية تحصل تركيا على نسبة 10 % من عائدات نفط الموصل وكركوك لمدة 25 سنة²¹.

استناداً لاتفاقية أنقرة فإن الحدود الحالي بين العراق وتركيا في منطقة جبلية من ملتقى وادي «حاجي بك» بالحدود العراقية الإيرانية، ثم يتجه غرباً مع امتداد هذا الوادي ووادي مهدانة حتى بداية وادي وركجوك، و ثم يتجه شمالاً فيمر بالمرتفعات التي تفصل بين حوض وركجوك وشمدينان²²، وبعد أن يقطع الوادي الأخير تسير بنحو عامة نحو الغرب قاطعة وادي الزاب قرب قرية دوسكي وتعقبه سلسلة جبال ريزي ورز وان حرور، ثم تقطع نهر الخابور مارة بقمة جبل مهر داغ حتى تصل الحدود بنهر الهيزل وبالاجتاه نفسه مع نهر الهيزل حتى ملتقاه بالخابور حيث تسير مع الخابور حتى ملتقاه بنهر دجلة شمال قرية فيشخابور²³؛ وهذا يشير إلى أن خط الحدود يسير مع مجرى نهر الخابور وروافده، متبعاً خطوط تقسيم المياه وقمم الجبال حتى نقطة الحدود الثلاثية للحدود العراقية-الإيرانية-التركية ويمتد خط الحدود من الجانب العراقي في محافظتي أربيل، ودهوك. أما الجانب التركي فيمر خط الحدود بين مقاطعة حكارى، وشرناح، ويبدأ خط الحدود من الغرب على أساس هذه اللجنة وقامت بمسح الحدود ونظمت بمقياس رسم 1/0000، ثم وضعت دعامات بعدد (99) دعامة مرقمة بتسلسل يبدأ من الغرب إلى الشرق وتقع الدعامة الأخيرة عند نقطة التقاء الحدود العراقية التركية الإيرانية، وبعد انتهاء الانتداب على العراق، اعتمدت كل دولة حدودها عبر بناء

21. https://www.jstor.org/stable/2213009?read-now=1&seq=3#page_scan_tab_contents

22. جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، مطبعة دار المعرفة، ط3، 1965، بغداد، ص: 443.

23. سيف الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص: 57.

المخافر الحدودية لحراسة الحدود من أعمال التسلل والتهريب²⁴.

4. العمليات التركية في شمال العراق

في تشرين الأول (1984)، وقع العراق مع تركيا (اتفاقية المطاردة الحثيثة)، الذي بموجبه تبيح كل دولة لجيش الدولة الأخرى دخول أراضيها لعمق يصل إلى (5) كم ولمدة ثلاثة أيام²⁵، لتتعقب الانفصاليين الأكراد (المنائين للنظامين)، وكان المستهدف منه حزب (pkk)، وقد جمدته تركيا من جانب واحد عام (1988)، وفي تلك المدة قامت تركيا بثلاث عمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية بين عامي (1987 - 1988)، ونفذت بموافقة العراق. شملت العمليات التركية داخل الحدود العراقية ومنذ العام 1983 ما يأتي:

1. العملية الأولى خارج الحدود نفذت في العام 1983 في إطار اتفاقية التعاون وحماية الحدود بين تركيا والحكومة العراقية وبدأت في 25 أيار.
2. نفذت تركيا الحملة الثانية في تشرين الأول عام 1984.
3. الحملة الثالثة خارج الحدود بدأت في 12 آب 1986.
4. الحملة العسكرية الرابعة التي أطلق عليها اسم «Supurge/العصا» بدأت عام 1991.
5. في تشرين الأول 1991 نفذت تركيا حملة جديدة.
6. في الثامن أيار 1992 شنت حملة عسكرية أخرى تحت مسمى «Sizma».
7. شن جيش الاحتلال التركي في 12 تشرين الأول 1992 حملة أخرى.
8. نفذ الجيش التركي عمليتين بريتين خارج الحدود في 10 حزيران 1993، و28 كانون الثاني 1994.
9. بتاريخ 6 شباط 1994 كانت هناك محاولة للتوغل البري من قبل الجيش التركي في منطقة مزري وكاريه دري.

24. مریم عزیز فلاح، مصدر سابق، ص: 58-59.

25. عمار عباس محمود، القضية الكردية إشكالية بناء دولة، 2016.

10. في نيسان 1994 نفذت عملية عسكرية أخرى في المنطقة نفسها.
11. في 20 آذار 1995 بدأ الجيش التركي بتنفيذ أكبر عملية عسكرية خارج البلاد، بقيادة 13 جنرال في الجيش، و35 ألف جندي، وكان الهدف منها السيطرة على منطقة حفتانين دامت 45 يوماً فقط.
12. بعد عام على الحملة السابقة نفذ الجيش التركي حملة عسكرية أخرى بتاريخ 6 آذار 1996 استهدفت مناطق سينهات وحفتانين وقلعة رش .
13. وفي العام نفسه في شهر كانون الأول نفذ الجيش التركي عملية أخرى في المناطق عينها.
14. في 14 أيار 1997 نفذ الجيش التركي عملية عسكرية أخرى وبمشاركة ما يزيد على خمسين ألف جندي في حملة سمّتها «Balyoz/المطرقة».
15. في شهر أيلول من العام نفسه وبمشاركة مئة دبابة وعشرات الآلاف من الجنود، شنت هجومها من جديد أطلق عليه اسم «Çekîç».
16. حملة جديدة وسميت «Mûrat» بدأت في ربيع 1998، وشارك فيها ما يزيد على 40 ألف جندي، القوات التركية توغّلت في أراضي جنوب كردستان.
17. في العام 1999، وللمرة الـ 24 الجيش التركي ينقذ عملية خارج الحدود.
18. في 20 أيار عام 2000، شنّ الجيش التركي هجوماً كبيراً على منطقة حفتانين.
19. حملة الأخرى كانت في كانون الأول عام 2007، وكان الاعتماد في هذه الحملة بنحو كبير على سلاح الجو «الطيران الحربي والمروحيات»، لكنها على الأرض لم تحقق أي نتائج.
20. في 21 شباط 2008، جدد جيش الاحتلال التركي حملته البرية خارج البلاد تحت مسمى «Harekati Guneş» في منطقة زاب. وشارك في هذه الحملة عدد كبير من القوات الجوية والبرية.
21. نفذ الجيش التركي، في 25 نيسان 2017 ضربات جوية قرب جبال سنجار بالعراق.
22. ش هـد يوم 11 حزيران 2018 قيام الجيش التركي بالعديد من الضربات الجوية في جبال قنديل شمال العراق.

تواجد القوات التركية في شمال العراق منذ عام 1995 وتوزع على أكثر من 27 قاعدة عسكرية تنتشر في مناطق بامربي حيث يوجد مهبط الطائرات الذي كان يستخدمه صدام حسين في زيارته إلى مصيف سرسك في ثمانينيات القرن الماضي، وهي قاعدة عسكرية لوجيستية، وفيها مطار؛ والهدف منها هو السيطرة على كل منطقة حفتانين وميتنا، واستخدامها في شن هجمات محتملة. وتوجد مقرات تركية في مناطق شيلادزي، باتوفان، كاني ماسي، كيريز، سنكي، سيري، كوبكي، كومري، كوخسي سي، سري زير، وادي زاخو والعمادية وبعشيقه وصوران وقلعة جولان للسيطرة على منطقتي زاب وزاغروس.

وفضلاً عن المقر العسكري في منطقة «حرير»، ومعسكر «زمار»، وقاعدة «سيدكان»، وبضع مقرات عسكرية في منطقتي «ديانا وجومان» القريبتين من جبال قنديل، ومقرات في مناطق خنير، وخواكورك، وكيلاشين، وديرلوك لقطع الطريق ما بين منطقتي زاب وكاري. وبنت تركيا على حدودها مع إقليم كردستان في منطقة زاب، المركز العسكري (49) الذي ترتبط به مراكز عسكرية منتشرة في مناطق «إليا جيلي وكري وشيكير وسيفري تبه وسري سيفه وكتيبة الهجوم الصاروخي وسرايا في محيط بيليجانوخان تبه وارتوش». المقرات العسكرية التركية في مناطق سنكيسير ورايا وقلعة ديز هو محاصرة منطقة قنديل، ويوجد في منطقة جيلو الواقعة شمال منطقتي خاكورك وخنير كتيبتين وهي أرومار وشيتازيني، وفي محيط منطقة أفاشين توجد مقرات عسكرية تنتشر في بيسوسن وهركي وتل نيز وبيزير وأوباروك. وفي خاكورك: كتائب ومقرات عسكرية في خايسك وهارونا وتل كونسيفر.

ويوجد عدد من القواعد العسكرية والمراكز الاستخباراتية التركية داخل الأراضي العراقية؛ منها قواعد باطوفة، وكاني ماسي وسنكي، وقاعدة مجمع بيكوف، وقاعدة وادي زاخو، وقاعدة سيري العسكرية في شيلادزي، وقواعد كويكي، وقمري برواري، وكوخسي سي، ودري دواتيا، وجيل سرزيري، وقاعدة في ناحية زلكان قرب جبل مقلوب في بعشيقه.

5. تركيا وعقدة الحد الجنوبي

خرجت تركيا بعد اتفاقية لوزان عام 1923 مثقلة بشعور الظلم نتيجة لخيانة «رعاياها» السابقين ممثلين بالعرب واليونان والبلغار والأكراد وكذلك الشعور بتأمر القوى الأوروبية ضدها لذلك فقد تركزت كل جهود القادة الأتراك منذ ذلك الحين سواء كانوا أتاتوركين علمانيين أو

أردوغانيين إسلاميين على الحفاظ على ما يعرف بالمرجع الذهبي، وهي الثوابت الأربع للاستراتيجية التركية التي تشمل:

1. تركيا دولة واحدة مركزية مركز قيادتها في أنقرة ورفض النزاعات القائمة على أسس إثنية ومذهبية تحديداً، استشعاراً لخطورتها على المستويين النظري والبحث بنحو عام، والعملية الخاص بتركيا، وتركيبها العرقية، والمذهبية بنحو خاص، ولهذا قال المؤرخ الروسي البروفيسور ميخائيل سيميونوفيج لازاريف: «ربما كان من الحكمة أن يقترح كمال وزملاؤه على الأكراد موقف الشركاء المتساوين، لكنهم آثروا «سياسة الصهر» وتأكد تويني من أن الكماليين يطمحون إلى توحيد كردستان كلها تحت الإشراف التركي؛ ذلك أنهم يجدون في اقتسام كردستان مصدر خطر دائم على تركيا²⁶. من هذا المنطلق وبموجب المادة (88) من الدستور التركي، يعدُّ جميع السكان القاطنين داخل الحدود التركية، أتراكاً بغض النظر عن إنتمائهم الديني أو القومي/العربي.

2. أولوية الحفاظ على الأمن القومي التركي ومصالح تركيا في الداخل والخارج.

3. عدم السماح بتأسيس دولة كردية في أي جزء من العالم.

4. إن تركيا هي ممثل المسلمين الوحيد امام العالم اعتبار أن تركيا وريثة الدولة العثمانية التي كانت المظلة السياسية لكامل جغرافيا المنطقة.

لذلك تعد العقلية التركية الوصول إلى منطقة ما بعد قمم الجبال حقاً تاريخياً يجب أن يعترف به العالم ومن ذلك يمكن أن نفهم اندفاع القوات التركية لمحاولة احتلال مدينة الباب في سوريا، وصولاً إلى حلب ومحاولة خلق منطقة نفوذ في الموصل في العراق والدعوة لإنشاء منطقة آمنة بحماية تركية²⁷.

كانت أولى المحاولات التركية في تعزيز مركزية الدولة التركية وقيادتها عام 1932 فيما عرف باسم (نظرية اللغة الشمس) وهي نظرية تقدم بما كلا من حسن رشيد تانكوت وإبراهيم نجمي

26. م. س. لازاريف: «المسألة الكردية (1917-1923)»، ترجمة عن الروسية: د. عبدي حاجي. الطبعة الثانية: دار الفارابي، 2013، ص: 248.

27. زهير جمعة المالكي، مقال بعنوان: «تركيا من تصغير المشاكل الى حلل المشاكل» منشور

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=535904>

ديلمين إلى مؤتمر التاريخ الثاني في أنقرة عام 1932، وتقول تلك النظرية أن اللغة التركية هي اللغة الأم التي انبثقت عنها كل اللغات العظيمة الأخرى، وإنها اللغة التي كان يتعبد بها كهنة عبادة الشمس في أواسط آسيا خلال عصور ما قبل التاريخ، وأن اللغات العظيمة الأخرى مثل: العربية، والفارسية، والفرنسية إنما انبثقت في الأصل عنها، نظرية «لغة الشمس» تدعى أنه منذ استعمار الأتراك آسيا الوسطى، التي توصف في دراساتهم بـ«مهد الحضارة!»، كانت اللغة التي ابتكرها كهنة عبادة الشمس الأتراك أول لغة يتحدث بها الإنسان بعد الجفاف الذي ضرب مناطق الإستبس، اضطرت القبائل التركية إلى الهجرة غرباً، واستقروا جنوب العراق وأسسوا حضارة «سومر» صاحبة أقدم لغة مكتشفة حتى اليوم، ومن السومرية -التركية حسب زعمهم- تفرعت كل ألسنة العالم إلى اليوم. وهذا الكلام هو نفس ما كان يردده وزير الحربية في حكومة الاتحاد والترقي، «أنور باشا» في عام 1917، وقد تبني مصطفى كمال أتاتورك تلك النظرية وحاول فرضها عبر العديد من المؤتمرات التي دعا إليها، وما تزال تلك النظرية مترسخة في عقول القوى العلمانية التركية.

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة حاول إعادة صياغة العلاقات الخارجية لتركيا، على تجاوز فكرة الجسر لتكون تركيا مركزاً إقليمياً بما يعني أن توسع من دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل -إضافة إلى الغرب- عدداً أكبر من الدوائر، ولاسيما تلك التي تربطها بها روابط جيوبوليتكية ثقافية وتاريخية. وفي هذا الإطار يقول رجب طيب أردوغان: «لقد انتهى عهد التفكير الضيق والانطوائية لتركيا، ومن الآن فصاعداً لتفكر تركيا بنحوٍ أوسع وأكبر، ستتحرك بأفكار سامية تليق بمكانتها الجيوستراتيجية ورسالتها التاريخية»²⁸.

تدرك تركيا أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي، حيث إن تركيا إذا اصطدمت بالنفوذ الروسي فقد تفقد الأراضي التي حصلت عليها على وفق «معاهدة موسكو-قارص»، التي تقوم روسيا بالتصديق عليها كل 25 عاماً، حيث وقّعت هذه الاتفاقية عام 1921، وبموجبها حصلت أنقرة على مدينة قارص الأرمينية وأردهان وجبل أرارات مقابل إنهاء المجازر التي تقوم بها ضد الأرمن. وأسست الحدود المعاصرة بين تركيا ودول جنوب القوقاز، والتي ساعدت على إنهاء معركة سردارآباد والحملة القوقازية ككل. وإن تركيا لا تستطيع أن تتجه إلى ألبانيا والبوسنة حيث نفوذ دول أوروبا الوسطى. وتتجنب تركيا أي مباحكة على الحدود التركية-الإيرانية

28. برنامج ما وراء الخبر: أبعاد الدور الإقليمي المتعاطم لتركيا، قناة الجزيرة.

التي وضعتها اتفاقية جالديران خوفاً من إثارة الطائفة الشيعية التي تتمركز في مدينتي إزمير وقارص وكذلك إثارة العنصر الأذري من هذا المنطلق فقد عملت تركيا على الاستفادة من الوضع القلق على حدودها الجنوبية مع العراق وسوريا.

يتركز الحلم التركي الحالي في اجتياز حاجز الجبال على الحدود العراقية السورية التركية وصولاً إلى السهل الذي يلي ذلك الحاجز الذي يتمثل في مدينتي الموصل في العراق ومدينة حلب في سوريا، وحيث إن اتفاقية لوزان اتفاقية دولية لرسم الحدود والمعروف في القانون الدولي أن اتفاقيات الحدود لا يمكن تعديلها إلا باتفاق أطراف المعاهدة كافة؛ لذلك فإن تعديل اتفاقية لوزان حلم بعيد المنال؛ ومن هنا تسعى تركيا إلى إثارة عواطف سكان المناطق الحدودية باستغلال الطابع البغيض لاتفاق استعماري يعد معدوم الأثر من أجل تحقيق هدف قريب المدى يتمثل في انشاء اقاليم شبه مستقلة يكون لتركيا بحكم القرب الجغرافي اليد الطولى في إدارتها حتى تحقيق الهدف الأبعد وهو ضم تلك المناطق إلى نفوذها مرة أخرى. بتحقيق ذلك الهدف تتمكن تركيا من محاصرة أي جهد لإنشاء دولة مستقلة للکرد، وتظهر أمام العالم كقوى إقليمية رئيسة تجبر العالم على التعامل معها على هذا الأساس وتحقيق الأمنية الاتاتورية القديمة بالانضمام للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن السيطرة على عقدة أنابيب الغاز المجهزة لأوروبا من قطر وروسيا وإيران²⁹. من هذا المنطلق ركزت السياسات التركية على:

1. المسؤولية التاريخية باعتبار تركيا الحديثة وريثة «الخلافة العثمانية».
2. التوجه الشرقي باتجاه البلدان العربية، بدلاً من السياسة السابقة القائمة على عدم التدخل أو التدخل المحدود تحول الدور التركي إلى دور فاعل ومؤثر في مختلف قضايا المنطقة وأزماتها.
3. القوة الناعمة لتركيا التي لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وإقليمية.
4. المواطنة التأريخية: فالمادة 66 من الدستور التركي يعرف «الترك» بأنه «أي شخص مُرتبط بالدولة التركية من خلال رابطة المواطنة»، وبالتالي، فإن الاستخدام القانوني ل «التركية» مُصطلح كمواطن في تركيا يختلف عن التعريف العرقي. بحيث يسمح لمن يثبت أصوله العثمانية قانوناً بالتقدم للحصول على الجنسية، وهي الحالة التي سمحت للكثيرين من سكان بلاد الشرق الأوسط والبلقان من الحصول على الجنسية التركية.

29. زهير جمعة المالكي ، مقال بعنوان ، سايكس بيكو المظلومة « منشور / <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=506393>

وفي هذا السياق يؤكد أحمد داوود أوغلو، المنظر الاساسي للرؤية التركية الجديدة، أن العقد الذي أعقب الحرب الباردة مثل عقد «ضائع» بالنسبة لتركيا، حيث لم تتبن خلاله تصورا متكاملًا مكتفية بسياسة «ردود افعال»، أو «الاستجابة للأزمات». وعلى هذا الأساس تتمحور الرؤية التركية في ضرورة امتلاك تركيا لسياسة خارجية موجهة لكل منطقة مع التكامل بين أبعاد هذه السياسة ومناطقها³⁰.

من هذا المنطلق عمدت السياسة التركية الى تبني استراتيجية الاستبدال والإحلال، فبعد فشل محاولات تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، قرّرت تركيا التحوّل إلى استراتيجية الاستبدال، والتي تستبدل فيها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بإحلال العالم العربي مكانه، حيث شكلت هذه الاستراتيجية (الاستبدال والإحلال)، مكسبا إقليميا له قيمته بالنسبة لتركيا، ولم يكن الموقف التركي ليأخذ بهذه الإستراتيجية لولا الموقف الأوروبي المتخذ بحق تركيا، فالساسة الأوروبيون الذين يؤكّدون في كل مناسبة على العالمية، والتعددية باعتبارها مبادئ أوروبية أساسية، يطرحون بكثرة الأساس المسيحي للهوية والثقافة الأوروبية عندما يتعلق الموضوع بالعلاقات مع تركيا³¹.

إن حزب العدالة والتنمية يؤمن أن كل الشروط التي يطلبها الاتحاد الأوروبي من تركيا، مثل: حقوق الإنسان، وقبرص، وبحر إيجه، والمعايير الاقتصادية ما هي إلا ذرائع من أجل أبقاء تركيا وبشكل دائم في حالة من الترقب، وليست مبررات حقيقية من أجل العضوية في الاتحاد، حيث أوجدت هذه الشروط من أجل تطبيق استراتيجية الغموض التي تتبعها أوروبا مع تركيا³².

من ناحية أخرى تبنت السياسة التركية استراتيجية التوازن والتقارب (استراتيجية البدائل) في علاقاتها مع القوى الإقليمية الرئيسة في المنطقة حيث ترى أن تركيا وإيران لهما تشابه كبير في إيران تشبه تركيا من حيث انه لا يمكن تحديدها بمنطقة ما، أو حصرها في إقليم جيوسياسي واحد. فالمقارنة التي يمكن أجراءها بين الوضع الجيوسياسي لكل من تركيا وإيران تظهر السمات الجيواستراتيجية لإيران التي تشابه إلى حد ما السمات الجيواستراتيجية لتركيا³³.

30. على جلال معوض، «الرؤية التركية للامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط»، مجلة أوراق الشرق الاوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، ص 106.

31. أحمد داود أوغلو، «العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية»، 2010، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم، ص: 585.584.

32. المصدر السابق ص: 586.

33. المصدر السابق ص: 462-463.

6. العراق في الاستراتيجية التركية المستقبلية

منذ توقيع اتفاقية أنقرة لعام 1926 بقي موضوع كركوك والموصل غصة في حلق القادة الأتراك كافة لم تغادرها حتى الآن، وبنظرة إلى الماضي القريب نرى الرئيس التركي الأسبق توركوت أوزال يردد نغمة الحقوق التاريخية السابقة لتركيا في كركوك والموصل. وسبق لأوزال في الخامس عشر من كانون الثاني 1991 -أي قبل شهر ونصف من بدء الحرب على العراق- أن عرض على رئيس الأركان التركي الفريق أول نجيب تورمناي دخول القوات المسلحة التركية إلى شمال العراق وصولاً إلى الموصل وكركوك مع بدء قوات التحالف بدخول الأراضي العراقية. وفي عام 1995 طالب الرئيس التركي سليمان ديميريل بضرورة إعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق؛ لأن منطقتي الموصل وكركوك ما زالتا تابعتين لتركيا وكجزء من إقليم تركيا. في عام 2003، قال وزير الخارجية عبد الله كول خلال لقاء صحفي «سنأخذ حق تركيا من البترول هناك» (الموصل وكركوك). يقول الألماني كارل هوفمان مؤلف كتاب «السياسة النفطية والاستعمار الإنكلو-ساكسوني» متحدثاً عن أهمية الموصل للسياسة التركية: «إن كردستان الجبلية لتركيا هي عبارة عن حاجز إقليمي في الشرق. ولكي تقوم تركيا بالالتفاف على كردستان غير الآمنة من الجنوب فإنها تحتاج إلى منطقة الموصل. أو على أقل تقدير، إلى الجزء الشمالي من هذه المنطقة وحتى كركوك وكفري في الاتجاه الجنوبي الشرقي؛ وهنا تنحصر الأهمية الإقليمية، السياسية لمنطقة الموصل بالنسبة لتركيا³⁴.

أما ما يخص النظريات الجيوبولتيكية التي تأثر بها داود أوغلو يعدُّ العراق نقطة الاتصال التي تربط بين القلب الشمالي الرقعة الجغرافية الممتدة بين الفولغا حتى شرق سيبيريا والقلب الجنوبي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وعلى وفق ما جاء في تلك النظريات يدخل ضمن الهلال الداخلي الذي يشمل سواحل أوروبا والجزيرة العربية وسواحل جنوب شرقي آسيا والهند وقسماً كبيراً من البر الصيني المحيط بمنطقة الارتكاز التي تشمل نطاق الاستبس من التركستان الروسية حتى جنوب شرقي أوروبا، وبما أن العراق يقع في نهاية الهلال الداخلي من جهة الشرق في قلب جزيرة العالم بين القارات الثلاثة القديمة؛ لذا فإن موقعه الجغرافي ذو أهمية استراتيجية عالية وكبيرة بسبب تحكمه بالطريق الذي يربط بين تلك القارات .

مما تقدم فقد عمل داود أوغلو على تعزيز فكرة تحويل تركيا إلى قوة فاعلة في العالم عبر ركيزتين يعتقد بأنهما ستجعلان أوروبا مجبرة على القبول بتركيا ضمن الاتحاد الأوروبي وتجبر القوى

34. كارل هوفمان: السياسة النفطية والاستعمار الإنكلو-ساكسوني، ص: 172-171.

العظمى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية على التعامل مع تركيا كلاعب أساس في الساحة الدولية بتعزيز الفكرة التي أوجزها بالقول: «في جميع المجتمعات في الشرق الأوسط، لا ينظر إلى تركيا على أنها دولة صديقة وشقيقة فقط، بل كزعيم لفكرة جديدة ونظام إقليمي، وأن لديها القدرة على تحديد المستقبل»؛ لذلك دعا إلى القول إن على تركيا أن تقيم علاقاتها مع كل القوى العالمية من طريق الشرق الأوسط. وبعبارة أخرى: فإن الشرق الأوسط سيصبح أبرز معالم الدولة المركزية. كلما أصبحت تركيا أكثر تأثيراً في الشرق الأوسط، ازدادت قدرتها على المساومة في مواجهة القوى الأخرى. وكلما أصبحت مكانتها مركزية في الشرق الأوسط، باتت أكثر إقناعاً للآخرين، والعامل الثاني هو أن على تركيا جعل أراضيها نقطة تركيز وإعادة توزيع وتصدير للغاز في العالم.

بالنسبة لملف أنابيب الغاز فقد اتفق الخبراء أن من يسيطر على منطقة الموصل وشمال سوريا سوف يتحكم بشريان الغاز التي تنطلق من روسيا التي تسيطر على 75% من إنتاج الغاز بالعالم وقطر التي تعدّ من أكبر مصدري الغاز في العالم إلى أوروبا ومن الممكن من مراجعة المشروعات التي تناولت تمديد أنابيب الغاز عبر العالم يلاحظ أن أهم مشاريع تلك الأنابيب هي التي من المخطط لمروره في الأراضي السورية والعراقية والمخطط التي قسمت الخطوط الكبرى لأنابيب الغاز إلى مشروعات تقع تحت نفوذ روسيا وحلفائها، ومشروعات أخرى تقع تحت تأثير الولايات المتحدة وحلفائها، بينما يتصارع المحوران على تمديد مشروعات جديدة عبر دول المنطقة، وقد كان هذا الصراع محركاً أساسياً لسياسات هذه الأطراف وتعاطيها مع أحداث السنوات الأخيرة.

وعلى وفق هذا المنطلق، كانت كل من تركيا والولايات المتحدة وقطر والسعودية تلتقي في بداية الأحداث على مشتركات ترتبط بمخططات كل منها لأنابيب الغاز التي سعت لتميرها عبر الأراضي العراقية إلى تركيا ومنها إلى أوروبا. إلا أن تلك الخطط أصيبت بالتعثر نتيجة لتأخر العمل في تنفيذ خط نابوكو الذي من المخطط أن يمتد من أذربيجان عبر تركيا إلى بلغاريا، ثم إلى رومانيا فالنمسا؛ وقيام روسيا بتمديد خطوط أخرى تصل إلى النمسا وألمانيا، مستفيدةً من مساعدة إيران لها من خلال تحويلها وجهة الفرع الثاني من «نابوكو»، من تركيا إلى العراق وسوريا. كما كان مرسوماً لخط سعودي أن يمر عبر العراق، ثم إلى منطقة حمص في سوريا، ومنها إلى مدينة طرابلس اللبنانية، وفي فرع آخر من منطقة حمص إلى ساحل مدينة بانياس السورية؛ فضلاً عن خط غاز قطري يمر عبر الخليج ثم يأخذ طريقاً عبر العراق وصولاً إلى تركيا التي تستورد من إيران معظم حاجتها من الغاز؛ إلا أن إيران غيرت وجهة خط بارس، الذي كان من المفترض أن يمر من الخليج إلى تركيا،

وحولته إلى وجهة العراق وسوريا، فضلاً عن اختيار اليونان كمصعب بدلاً من تركيا؛ مما أدى إلى غضب الأتراك والقطريين، وذهابهم باتجاه التصعيد السياسي والعسكري عبر الأطراف التي يمولونها في الساحتين السورية والعراقية.

7. السياسة التركية وإدارة ترامب

من الدروس التي استوعبتها السياسة التركية وأصبحت أحد الركائز الأساسية في رسم السياسات المستقبلية، تبنياً لما حصل بعد الحرب العالمية الأولى، كان الإحساس بعدم المبالغة في القدرات الذاتية، ففي الجولة الأولى من مفاوضات لوزان، التي امتدت من 21 تشرين الثاني 1922 إلى 4 شباط 1923، ربط عصمت إينونو توقيعه على المعاهدة بالموافقة على بنود «الميثاق الملمي»، الأمر الذي قوبل بالرفض من قبل الحلفاء في 31 كانون الثاني عام 1923. أيقن مصطفى كمال أن التصلب حول شروط «ميثاق مللي»، والخريطة المنبثقة عنه سوف يؤدي إلى إشعال حرب جديدة لا طاقة للأتراك بها؛ وبالتالي، فضل التمسك بما حققه من مكاسب في حرب الاستقلال، وأمر إينونو بالتوقيع على المعاهدة بأي ثمن، من هذا المنطلق عمدت الحكومة إلى المحافظة على التأييد الأمريكي لتحركاتها في المنطقة.

وقد استمر هذا الشعور مسيطراً على السياسة التركية حتى اليوم، فالأتراك يؤمنون أنهم قوة إقليمية كبيرة ويجب أن يكون لها دور كبير في رسم خارطة سياسات المنطقة ولكن في الوقت نفسه نرى السياسة التركية تعمل في ظل القوى العالمية الكبرى مع المحافظة على التوازن في علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والصين. وأقرب مثال على ابتعاد الأتراك عن أغضاب الدول العظمى مسارعة أردوغان للاغتذار الرسمي عن إسقاط طائرة حربية روسية في الأجواء السورية ومسارعته للانضمام لمحور الأستانة بقيادة روسيا لحل الأزمة السورية، وتغيير تصريحاته بشأن مسلمي الإيغور في الصين.

أما على المحور الأمريكي فقد عمل جاهداً على خلق لوبي تركي قوي داخل العاصمة الأمريكية واشنطن ف منذ عام 2014 دفعت تركيا لشركة (كزينبرغ تراورغ) مبلغ ستة مليون وست مئة ألف دولار؛ من أجل تشكيل مجموعة ضغط لصالح تركيا في واشنطن، وكذلك حصلت شركة (بالارد بارتنيز) على مبلغ أربعة مليون دولار قبل أن تنهي عقدها عام 2019 بعد فضيحة بنك (خلق) التركي. منذ وصول ترامب إلى سدة الرئاسة تعاقبت الحكومة التركية مع حوالي 21 شركة

يتأسسها أو يعمل فيها أشخاص مقربين من حملة ترامب الانتخابية ومن ضمنها شركة (واين اند هتجنسن).

في كتابه الجديد المعنون «في الغرفة حيث حدث ذلك» بين مستشار الأمن القومي السابق للرئيس الأميركي دونالد ترامب، جون بولتون طبيعة التأثير التركي داخل إدارة ترامب. وعُدَّ بولتون «جيم جيفري» السفير الأميركي السابق لدى العراق، الذي يشغل حالياً منصب المستشار الخاص لوزير الخارجية، مايك بومبيو، بشأن سوريا، مؤيداً لأردوغان ومناهضاً للكرد حيث كان جيفري معروفاً بالفعل بمولاته للحكومة التركية في واشنطن لعدد من السنوات، بعد أن شغل منصب سفير الولايات المتحدة في تركيا من عام 2008 إلى عام 2010. وفي كتاب بولتون، صُوِّر جيفري أيضاً كمسؤول مؤيد لأردوغان ومعادي للكرد. وكان جيفري يدافع عن سياسات أردوغان بقوة، وذكر الكتاب الذي يخضع لمسألة قانونية في واشنطن أن بومبيو أخبر بولتن قبل يومين من عيد الميلاد أن جيم جيفري، سفير الولايات المتحدة السابق إلى تركيا، فقد مساندته للكرد، لكنه يرى تركيا كشريك موثوق به في الناتو. ويرى بولتون أن جيفري وفريقه هم أميركيون يعملون من وجهة نظر تركية أصبحت تقود مصالحهم وتحثهم على الدفاع عن تصرفات حكومة أردوغان. في أنقرة، وقبل أن يجتمع الوفد الأميركي بالوفد التركي، قدّم جيم جيفري «خريطة ملونة لشمال شرق سوريا، تظهر أجزاء اقترح السماح لتركيا بأخذها وما يمكن أن يحتفظ الأكراد به». كان جوزيف دانفورد في نفس الوفد الذي كان في أنقرة للقاء المسؤولين الأتراك، ولم تعجبه الخريطة التي اقترحها جيفري، وأخبر بولتون أن «منصبه بالتأكيد» يتجلى في «إبقاء الأتراك بالكامل على الجانب الآخر من الحدود مع سوريا شرق نهر الفرات».

بذلك تحاول تركيا بإرضاء القوى الكبرى في العالم المحافظة على وضع القوة الإقليمية لنفسها ليسهل بعد ذلك ان تتحرك في الحيز الجيوغرافي الذي تريد التوسع اليه الذي يشمل شمال سوريا وشمال العراق وصولاً إلى الحدود الإيرانية مع كركوك وذلك بخلق شعور داخل الإدارة الأمريكية بأن هذه المنطقة المضطربة يجب ملؤها إما بالأتراك وإما (روسيا وإيران).

8. أدوات الاستراتيجية التركية

ترتكزت الاستراتيجية التركية في تنفيذ أهدافها على التركية في تحركاتها في الشرق الأوسط على عدد من الأدوات هي:

أولاً: القوة العسكرية

ترتكز السياسة العسكرية التركية إلى قاعدة كلما كانت الدولة قوية عسكرياً، كلما امتلكت القدرة على توجيه سياساتها الداخلية باستقلالية تامة؛ من أجل التدخل في شؤون غيرها من الدول. من هذا المنطلق ركز الجهد العسكري التركي على مسارين «الجهد العسكري المباشر» و«الجهد الاستخباري السري».

منذ عام 1983 والحكومات التركية المتعاقبة تدفع بقواتها العسكرية الى داخل الحدود العراقية بحجة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني ولكنها لم تتمكن من تحقيق وجود دائم داخل العراق إلا بعد عام 1996، وبعد عام 2003 توسّعت وتمددت القواعد العسكرية التركية لتصل إلى أكثر من 29 قاعدة أعمقها معسكر بعشيقه تحت ذريعة قتال داعش، وتجاهلت مراراً الطلب العراقي بالانسحاب، مبررة ذلك بأن نشاطها العسكري في الأراضي الواقعة شمال العراق يرتبط بأمنها القومي المهدد من قبل تنظيم داعش.

بالنسبة للجهد الاستخباري، فمقرات الاستخبارات التركية تنتشر بنحو كبير في المناطق دهوك وأربيل وزاخو. وإلى جانب هذا تنشط الاستخبارات التركية في مناطق نفوذ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني أيضاً، وهذا تحت مسمى الشركات الخاصة في محافظة السليمانية ومدن حلبجة وكرميان. وتنشط الاستخبارات التركية في محافظة كركوك وبقية المناطق التي يتواجد فيها التركمان. إلى جانب العديد من مقرات الاحتلال التركي تتمدد على طول الحدود انطلاقاً من معبر الخابور وصولاً إلى منطقة صوران؛ ويهدف أحكام السيطرة على مناطق خنير وحاكورك وكيلاشين قامت ببناء قاعدة سيدكان. وأنشأت مقرات عسكرية في ديانا وجومان؛ بهدف الضغط على منطقة قنديل. وكما ذكرنا سابقاً، فإن المقرات العسكرية والاستخباراتية التركية تنتشر على الحدود اعتباراً من معبر خابور الحدودي نحو المناطق الشرقية مروراً بمناطق باتوفان، بارميري، أمديه، ديرلوك وشيلاديز.

وفضلاً عن الجهات الحكومية فيتم استخدام سلسلة من الجماعات التي تعمل بالنيابة

عن العناصر التابعة للقائمين على السلطة تحت حماية ثقافة «الإفلات من العقاب» التي يرجع تأريخها إلى عقود مضت. ومن أشهر تلك المجموعات مجموعة يطلق عليها اسم «أرغينكون» المتهمه بارتكاب جرائم بحق الكرد وقد اتهمها الادعاء العام التركي بأنها التي تقف وراء كل أعمال العنف السياسي تقريبا في تاريخ تركيا الحديث. وسبق لرئيس الوزراء التركي الأسبق بولنت أجاويد أن أكد وجود ذراع تركي لبرنامج مزعوم لحلف شمال الأطلسي (ناتو) يدعى «غلاديو» ويهدف للبقاء خلف خطوط العدو استعدادا لأي غزو سوفيتي محتمل. وتردد أن النسخة التركية عُرفت باسم «مكافحة حرب العصابات». كشفت لجنة رسمية عن صلات بين الحكومة والجماعات شبه العسكرية وعالم الجريمة للمرة الأولى، وأقر جهاز الاستخبارات الوطنية التركي (إم.آي.تي) بتجنيد عناصر من المنظمات الإجرامية القومية المتطرفة لتنفيذ عمليات اغتيال. كما يوجد مجموعة ثانية تدعى «جيتيم»، الجناح الاستخباراتي لقوات الدرك التركية الذي تأسس في ثمانينيات القرن العشرين وتُسببت إليه المسؤولية عن الكثير من الفظائع التي ارتكبت إبان التسعينيات في إطار ما يُشار إليها باسم الحرب القذرة على حزب العمال الكردستاني المسلح المتشدد. وقوات الدرك هي قوة شرطة ريفية من موروثات العهد العثماني تعمل في أغلب الأحيان دون أن تخضع للمساءلة تقريبا.

ثانياً: الاقتصاد

تعمل الحكومة التركية على تقديم مجموعة من الإعانات الاقتصادية أو حزم استثمارية من أجل التأثير على التوجهات السياسية للدول الأخرى، أو دفعها لتبني مواقف سياسة تتسق مع توجهات الدولة المانحة. ويوجد في منطقة كردستان عدد كبير من الشركات والاستثمارات التركية يبلغ عددها حسب بعض التقارير حوالي 1350 شركة تركية. وتمارس تركيا العديد من الأنشطة، فعلى سبيل المثال، تمارس هيئة الإغاثة التركية (تيكا) نشاطاً إغاثياً واسعاً في عدد من الدول العربية، منها الصومال والسودان، فضلاً عن سوريا والعراق، وتوفر هيئة الإغاثة مبرراً لتركيا للتمدد وتزويد المجموعات المسلحة الموالية لها بالسلاح تحت غطاء دعم مالي.

ثالثاً: الدين

إن لتركيا سلاحاً قديماً العهد ويتم استخدامه غالباً من خلال الطرق الصوفية ذات المنشأ التركي، أو تلك التي يسيطر على رئاستها أترك، ولها فروع في الدول المحيطة. وخصوصاً بعض الطرق ذات الحضور والقوة الكبيرين في تركيا ولها فروع كثيرة ومؤثرة في شمال العراق عامة وفي مدينة

الموصل بنحو خاص، وبين المسلمين في جزيرة قبرص وآسيا الوسطى والقوقاز، كما في مدينة حلب السورية وبعض القرى في أقصى شمال لبنان. وتشكل فروع الطرق الصوفية في الدول المحيطة روافد للمنبع التركي الأساسي، وإن كانت تتمتع ببعض الحرية في العمل والتنظيم. إلا أن تركيا تبقى المركز الداعم لمعظم هذه الطرق وتنظم لها المؤتمرات السنوية والنشاطات والاحتفالات الضخمة وتدعم بعضها مالياً ما يزيد من ارتباط أنصار ومريدي هذه الطرق بتركيا ويعزز - بالتالي - النفوذ التركي³⁵.

رابعاً: الإعلام

تحاول تركيا التمدد في المنطقة العربية من خلال السيطرة على وسائل اعلام تتناول قضايا المنطقة العربية، ويصورها بصفتها قضايا مهمة لأمن تركيا القومي؛ ولذلك، شرعت تركيا في إنشاء قنوات باللغة العربية لمخاطبة العالم العربي، مثل «تي آر تي» بالعربية، كما تعمل وكالة الأناضول التركية الحكومية على تغطية الأخبار العربية بكثافة، فضلاً عن عدد كبير من المواقع الناطقة باللغة العربية، مثل أخبار تركيا، وغيرها من المواقع الأخرى، كما يتقن العديد من المحللين السياسيين التركيين اللغة العربية، ويشاركون في مداخلات أو لقاءات تلفزيونية ناطقة باللغة العربية، محاولين خلق قوة ناعمة لتركيا بإظهارها جزءاً من المنطقة العربية.

خامساً: الدبلوماسية

تركز الدبلوماسية التركية على الترابط التاريخي بين الدول العربية وتركيا الحديثة باعتبارها وريثة للخلافة العثمانية، تركز الخارجية التركية على قضايا منطقة الشرق الأوسط التي تحتل حضوراً كبيراً في خطابها الإعلامي، بما في ذلك الأزمة السورية والأوضاع في العراق، فضلاً عن قضايا الشرق الأوسط، ومحاوله ترسيخ دورها كقائد لعالم الإسلامي، مستغلة المشاكل التي تعاني منها كلاً من سوريا والعراق. إذ تعتمد السياسة الخارجية التركية على عناصر الدبلوماسية ضمن أربعة دوائر: دور إقليمي في محيطها الجغرافي القريب والبعيد. الدائرة الأولى هي: «الدبلوماسية الاستباقية» وتعني توقع الأزمات القادمة وطرح حلول لها قبل استفحالها. الدائرة الثانية هي «الدبلوماسية المتوازنة» وفيها تأخذ تركيا موقع العامل القوي في التوازنات الدولية. الدائرة الثالثة هي «الدبلوماسية المرنة» وهي نموذج جديد من الدبلوماسية بين الشرق والغرب: فالسياسة الخارجية التركية تتعامل مع دول الشرق من منطلق تأريخها، وثقافتها، وهويتها الشرقية، ومع الدول الغربية على وفق منظور

35. جو حمورة، الطرق الصوفية أو سلاح تركيا السري، مركز الشرق الأوسط للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، 20 كانون الأول، 2018.

غربي يقوم على معايير الديمقراطية والحكومة المدنية، والمصالح الاقتصادية المشتركة. الدائرة الرابعة «الدبلوماسية الإنسانية» وتقوم على التدخل التركي بمختلف الأزمات ذات الأبعاد الإنسانية في نطاقها الجغرافي الإقليمي وحتى الدولي.

سادساً: الوكلاء السياسيون

منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، أصبحت جماعات الإخوان المسلمون أداة لتركيا تتسلل من خلالها إلى الدول العربية، وتتدخل في شؤونها الداخلية؛ بهدف تحقيق طموحاتها الجيوستراتيجية والاقتصادية إلا أن عدم وجود حضور قوي لجماعة الإخوان في العراق حد من إمكانية التسلسل إلى العراق عن طريقهم يمكن الاعتماد عليه. وقد حاولت تركيا استغلال الحزب الإسلامي العراقي، الذي تعود جذوره إلى أربعينيات القرن الماضي الذي أنشئ بالفعل في الستينيات، من أجل لعب دور رئيس في حكم العراق، ولكن بسبب الهيمنة القوية للأحزاب الشيعية واحتكارها لمؤسسات الدولة فقد فشلت تلك الجهود وحاليا تقدم تركيا ملاذاً آمناً للمرتبطين بسياساتها من السياسيين العراقيين. في موازاة ذلك، يلعب الأتراك أيضاً بطاقة الأقلية، مُستغلين الهويات العرقية والقومية بدلاً من الأبعاد الدينية والطائفية؛ لذلك تحاول تركيا التركيز على محنة التركمان العراقيين، الذين تشكل مناطقهم أهمية استراتيجية، ولاسيما كركوك التي تملك احتياطات نفطية ضخمة، وصراعها الأيديولوجي مع الأكراد الذين ما يزالون يشكلون تهديداً؛ بسبب مشروعهم في الاستقلال. وقد قامت الحكومة التركية بادراج خارطة في المناهج الدراسية، تظهر فيها محافظات الموصل وكركوك وصلاح الدين ودهوك وأربيل والسليمانية العراقية، فضلاً عن أجزاء كبيرة من سوريا، كجزء من الأراضي التركية.

الخاتمة

مما تقدم من استعراض اصبح واضحا أن تركيا الحديثة:

1. لم تنس في يوم من الأيام الجراح التي اصابتها في الحرب العالمية الأولى، وإن النزعة الطورانية التي رسختها جماعة «الاتحاد والترقي» في أواخر عهد الدولة العثمانية ما زالت حاضرة في اذهان قادة «أنقرة»؛ ونتيجة للمحددات الجيوسياسية فقد ركزت أنقرة منذ عام 1923 على «البطن الرخوة» جنوباً والتمثلة في سهول ماخلف خط الجبال الجنوبية في حلب والموصل وكركوك وهذه السياسة ثابتة سواء كانت تركيا علمانية يحكمها أتاتورك وخلفاؤه أو إخوانية يحكمها أردوغان وحزبه.
2. إن الوصول إلى سهول ما خلف خط الجبال لا يرتبط فقط بموضوع الثروات الاقتصادية والنفطية في تلك المنطقة بل يحقق هدفا طالما سعى له أتاتورك وخلفائه وهو القضاء على حلم «الدولة الكردية» نهائياً باعتبار أن سكان تلك المناطق غالبيتهم ليسوا من الأكراد وتصبح المنطقة الكردية محاطة بمناطق تركية من مختلف الجهات.
3. إن الاستراتيجية التركية قائمة على مبدأ قضم الجغرافية والديمغرافية منذ مئة عام على وفق ما جرى في كيليكييا ولواء اسكندرون يمكن إدراك السعي المحموم لترسيخ الوجود التركي في المدن العراقية على المدى الطويل.
4. تدرك تركيا أن العالم بدأ يتحول من البترول إلى الطاقة النظيفة التي تعتمد على الغاز وان المتحكم في عقدة انابيب الغاز سيتمكن من فرض شروطه على دول العالم وحيث ان كافة انابيب الغاز المستقبلية تمر من خلال شمال العراق، تسعى تركيا إلى فرض سيطرتها المباشرة أو غير المباشرة على تلك المنطقة .
5. إن السياسات التركية تدرج من التعاون مع الحكومات المركزية، إلى إثارة مخاوف السكان المحليين إلى عمليات التغيير الديمغرافي والمطالبة بالحكم الذاتي، ومن ثم الدعوة إلى استفتاء والتلاعب بنتائج هذا الاستفتاء بالتواطؤ مع الراعي الدولي وابتزازه من خلال اللعب على حبال الصراعات الدولية، ويمكن القول إن الأتراك اكتسبوا خبرات في ممارسة اللعب على المتغيرات الدولية فكما استفادوا من دعم السوفييات في حرب التحرر الوطني التي خاضوها ضد الحلفاء

في عشرينيات القرن الماضي عادوا، وابتزوا الحلفاء قبل الحرب العالمية الثانية بالتهديد بالانضمام لدول المحور بين الحربين العالميتين كذلك هم يتراقصون اليوم على حبال التجاذبات الروسية الأمريكية .

6. هنا يجب أن نشير أن تركيا لا تختلف عن بقية القوى الدولية التي تسعى لتعظيم منافعها من خلال سياسة خارجية متعددة الأدوات والأهداف، فتارة تستخدم التدخل العسكري وتارة تستخدم سلاح الدبلوماسية من أجل تأمين مصالحها، ثم لا تلبث أن تتفاوض مع القوى الدولية؛ من أجل تأمين مصالح تلك القوى في الصراعات الإقليمية.

المصادر

1. أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني ، دار الشروق .
2. أحمد علي قدوري، مصطفى كمال اتاتورك محرر تركيا ومؤسس دولتها الحديثة، المطبعة الوطنية، مصر، 1983.
3. باسيل دفاق، تركيا بين جبارين، لبنان، 1947 .
4. فاضل حسين ، مؤتمر لوزان واثاره في البلاد العربية ،بغداد ،1967.
5. خضير مظلوم فرحان البديري ،التاريخ المعاصر لايران وتركيا ، بغداد ، 2009 .
6. سليم الصويص، اتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، مصر، 1975 .
7. زهير جمعة المالكي ، «تاريخ الحدود العراقية » مقال منشور
<http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?t=2&aid=546309> .
8. زهير جمعة المالكي ، مقال بعنوان « تركيا من تصفير المشاكل الى حلح المشاكل » منشور
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=535904>
9. رضا محمد سليم، الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، رسالة ماجستير، 2008 .
10. جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، مطبعة دار المعرفة، ط3، 1965، بغداد.
11. عمار عباس محمود ، القضية الكردية إشكالية بناء دولة ، 2016 .
21. م. س. لازاريف: "المسألة الكردية (1917-1923)"، ترجمة عن الروسية: د. عبدي حاجي. الطبعة الثانية: دار الفارابي - 2013 .
13. عبد المحسن المياح، مشكلة الموصل وترسيم الحدود العراقية التركية، مطبعة بيت الحكمة، بغداد ، 2002 .

41. مذكرات عبد العزيز القصاب .
15. الدكتور فاضل حسين ، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية - الإنكليزية - التركية وفي الراي العام ، العراق ، مطبعة اسعد .
16. مريم عزيز فتاح، تحليل العوامل التي رسمت الحدود العراقية التركية، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، 2007 .
17. سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، مطبعة شفيق، بغداد، 1970 .
18. زهير جمعة المالكي ، مقال بعنوان ، سايكس بيكو المظلومة « منشور
- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=506393>
19. على جلال معوض ، «الرؤية التركية للامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط»، مجلة أوراق الشرق الاوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، .
20. احمد داود أوغلو، «العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية»، 2010 ، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم .
21. كارل هوفمان: السياسة النفطية والاستعمار الانكلو-ساكسوني .
22. جو حمورة، الطرق الصوفية أو سلاح تركيا السري، مركز الشرق الاوسط للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، 20 كانون الاول 2018
23. تصريحات أردوغان، خلال حفل افتتاح إحدى الكليات ببلدة إناجول التابعة لمدينة بورصة التركية، بتاريخ 23 تشرين الأول 2016 .
24. الميثاق الوطني التركي المكتوب باللغة التركية القديمة والمنشور في

[https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A_\(%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7\)](https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A_(%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7))

25. مجلة المنار، العدد 21، ص410 أغسطس 1920 م، مقال «معاهدة الصلح مع تركيا».
26. صحيفة أنقرة-سبوتنيك 10/11/2017
27. مجلة الوثائق التاريخية العسكرية، العدد 27، رقم 695، الصفحة 921، عام 1959
28. https://www.jstor.org/stable/2213009?renow=1&seq=3#page_scan_tab_contents
29. برنامج ما وراء الخبر: أبعاد الدور الاقليمي المتعاضم لتركيا، قناة الجزيرة.